

الفصل الرابع

نحن والوزارة الدستورية الأولى

اختيار سعد استدامة الخصومة - حكومة زغلولة لحماً ودماً - رفت المديرين غير الوفديين - عنفا في المعارضة - سعد يمنع « السياسة » من شهود حفلة افتتاح البرلمان ونفاذ الدستور - خطاب العرش مادة للمعارضة - الدستور العصري والأمانى القومية ، بدل دستور الأشقياء والاستقلال التام أو الموت الزؤام - حزب السمائة - الإرهاب بالمظاهرات يزيد معارضتنا عنفاً - هلموا يا أنصار الحرية فادفعوا العدوان على الحرية - بدء تحول الرأي العام - المظاهرة الكبرى وعزمنا مقاومتها وعدم مرورها بنا - العلاقات المصرية الإنجليزية والرجاء في حلها - تعديل قانون الانتخاب - النيابة تحقق معنا - النيابة تصادر « السياسة » لنشرها التحقيق فتلغى المحكمة قرارها - النيابة ترفع الدعوى علينا فينتبعها الرأي العام - الحكم بالفرامة والظعن بالتقص فيه - عزمى السفر إلى لبنان وإرهاص سعد باشا بمعنى منه ونصيحة أصدقائي في الموضوع - السفر إلى لبنان وحفاوة أهلها وحديثي مع الموظف الفرنسي بعاليه - محادثات سعد ، مكدونالد - حكم محكمة التقص بالبراءة في قضية « السياسة » - افتتاح الدورة البرلمانية واشتداد معارضتنا - استقالة نسيم باشا وسعيد باشا من الوزارة ، وتعيين الدكتور أحمد ماهر وعلى بك الشمسى مكانهما - مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى - الإنذار البريطانى - استقالة الوزارة الدستورية الأولى - زيور باشا يؤلف الوزارة - استقالة أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك منها - صدق باشا واشترآكه في الوزارة - إنقاذ ما أمكن إنقاذه - سعد باشا يعتزل الناس ويقم بميناهاوس .

ألف سعد الوزارة الدستورية الأولى على النحو الذى أسلفنا . وقد كان أمامه طريقان ، له أن يسلك أيهما شاء . فإما أن يكتفى بفوزه الحاسم في الانتخابات فيعلن ، باسم الأمة التى أولته ثقته ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصاً على مصلحة البلاد ، وأنه لذلك ينسى كل خصومة ماضية ؛ وإما أن يديم الخصومة ، ويرى ، في توليه الحكم وسيلة للقضاء الحاسم على هؤلاء الخصوم السياسيين . وهو قد اختار منذ اليوم الأول هذا الطريق الثانى . فقد ذكر ، في الكتاب الذى رفعه إلى جلالة الملك فؤاد الأول بتأليف الوزارة ، أن وزارته ستبحث المسئوليات والمسئولين . وجلى أنه لم يقصد بالمسئوليات ولا المسئولين جماعة الإنجليز الذين كانوا قائمين على تنفيذ الأحكام العرفية ، بل قصد هؤلاء الخصوم من

المصريين الذين كمال لهم التهم أشكالا وألواناً منذ اختلف معهم في سنة ١٩٢١ . لقد طلب إليه عبد الخالق ثروت باشا ، في خطاب نشره في الصحف إبان الانتخابات ، أن يحتكم وإياه في الخلاف السياسي إلى الأمراء ؛ فكان جواب سعد أن رفض هذا الاحتكام ، « لأن الاحتكام شأن الأكفاء » . وأين منه ثروت وغير ثروت في تمتعه بثقة الأمة ، ليحاول أن يقف إلى جانبه في مقام خصومة ؟ !

ولم يتردد سعد في إعلان عزمه الاستئثار بكل أمر ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحماً ودماً » . وهو قد أعلن هذا الرأي بهذه الصراحة والصرامة حين فصل مقبل باشا مدير أسيوط من منصبه ، وحين فصل حلمى عيسى باشا مدير الغربية ورشوان محفوظ باشا مدير المنوفية من مناصبيهما . فقد عارضناه في ذلك ، واعترضنا عليه في رفق أولاً ، ثم في عنف بعد ذلك ، وذكرناه بأن هذه الخطة ليست في شيء من الديمقراطية ، وأن الموظف يجب أن يطمئن إلى مكانه في الحكومة ، وألا يفصل إلا إذا ارتكب ما يوجب فصله - فكان جواب سعد أن هؤلاء الذين فصلهم ضالعون مع خصومه السياسيين ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحماً ودماً » ، وأنه لن يبقى على موظف لا تطمئن إليه نفسه ولا يثق به تمام الثقة . وعبثاً قلنا إن الاكتفاء بنقل الموظف إلى منصب آخر لا يتصل بسياسة الحكم اتصالاً مباشراً - يكفل طمأنينة الموظف ، وطمأنينة الوزارة ؛ فقد أصر سعد على رأيه . ولم يكن معقولاً أن يتزحزح عنه ، بعد إذ حاول أن يوجه إلى رشوان محفوظ باشا تهمة بداتها ، وأن تلقى النيابة القبض عليه ، فلم يجد القاضى الذى ندب لهذا الغرض ما يطمئن معه ضميره إلى القبض أو إلى الاتهام برغم أنه كان وفدئى الميول . طبعى وكان ذلك يدور بنفس سعد أن يسلك الطريق الذى سلكه ، وأن يصبغ الحكومة كلها باللون الحزبى المتطرف .

دفعت هذه التصرفات الأحرار الدستوريين ، ودفعت (السياسة) ، إلى اتخاذ خطة عنيفة في المعارضة . وزادنا عنفاً أننا كنا نتلقى الأنباء كل يوم من الأقاليم بأن أنصارنا ، والذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات معنا ، والذين ناصرهم من العمد والأعيان ، كانوا موضع اضطهاد صارخ من رجال الحكم . وقد بدأ كثيرون يومئذ يفتحون عيونهم على منظر لم يكونوا يتوقعونه : منظر البطش الظالم المض للنفس . ومع ما أدى إليه ذلك الاضطهاد من شفاء لما في نفوس الكثيرين من غل وحب للانتقام ، لقد أدى كذلك بالكثيرين ليروا فيه لوناً من الحكم غير كريم . لقد كانوا ينتظرون أن تكون الحكومة المصرية الدستورية المثلثة للأمة حكومة إنصاف وعدل ، وأن تعامل أنصارها وخصومها على سواء في حدود النظام

والقانون . أما وقد رأوا من رفت المديرين والعمد وغير هؤلاء وأولئك من الموظفين ما رأوا ، فقد أسقط في أيديهم وتحطم المثل الأعلى الذى كانوا يتوقون لرؤيته أمام أعينهم . لكن أحداً منهم لم يكن يجرؤ على أن ينبس بينت شفة ، مخافة أن يصيبه ما يصيب الأحرار الدستوريين ، بل كتم كل منهم شعوره فى نفسه ، وخرج كل منهم بالصمت عن لا ونعم !

وشعر الأحرار الدستوريون ، وشعرنا نحن محررى السياسة خاصة ، بهذا التحول السريع فى اتجاه الكثيرين ، وإن شعرنا فى نفس الوقت بأن الخصومة تزداد حدة فى نفوس غيرهم ، وتقلب إلى العداوة أو ما يشبه العداوة . كانت قراءة جريدة السياسة معتبرة إثمًا محرمًا على الوفديين ، وكان سعد يقول علنا إنه يقرأ السياسة بالنيابة عن جميع المصريين ، وإنه يجب ألا يقرأها منهم أحد . برغم ذلك كان طبع السياسة يزداد ، لأن كثيرين ممن حرموها من قبل على أنفسهم كانوا يتناولونها ويقرءونها خلسة كأنها بعض المحرمات . بهذا أصبحت السياسة ، وهى الجريدة الوحيدة العنيفة فى معارضة الحكومة ، موضع تقدير الكثيرين تقديراً كان يزيد سعداً مقتاً لها وغضباً عليها . وبلغ من غضبه إذ ذاك أن الحكومة حددت يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لحفلة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى وحلف جلالة الملك اليمين الدستورية ، ودعت لهذه الحفلة التاريخية جميع الصحف المصرية والأجنبية وجميع المراسلين الأجانب ، وحرمت « السياسة » من حضور هذه الحفلة ، كأن « السياسة » ليست جريدة مصرية ، وكأن الأحرار الدستوريين الذين تنطق « السياسة » باسمهم ليسوا مصريين ، وليسوا ممثلين فى البرلمان !

حددت الوزارة يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ، لأن يوم ١٥ مارس هو اليوم الذى أعلن فيه جلالة الملك فؤاد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ولأن هذا اليوم اعتبر عيد الاستقلال ، فعطلت الحكومة مصالحتها احتفاءً به فى سنة ١٩٢٣ . أماوسعد باشا كان يرى قبل توليه الحكم أن إعلان الاستقلال كان نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان يعلن يومذاك أن هذا التصريح نكبة وطنية كبرى ، فقد أراد أن يتحاشى الاحتفال بهذا الاستقلال من غير أن ينكره ، ولهذا اختار يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ، ليقول هو وأنصاره من بعد إنهم يحتفلون بهذا اليوم لحساب الدستور لا لحساب الاستقلال .

حرم سعد على جريدة « السياسة » حفلة افتتاح البرلمان ؛ فلم يدعها أحمد زيور باشا ، رئيس مجلس الشيوخ الأول ، إلى حضورها . ورأيت أنا فى ذلك اعتداء على حق ليس يجوز لأحد أن يعتدى عليه إلا أن يكون ظالماً . وكنت أنا أحد أعضاء مجلس نقابة الصحافة

يومئذ ، فاتصلت بزملائى من أعضاء المجلس ، واتصلت بغيرهم من الصحفيين المصريين والأجانب الذين يصدرون فى مصر صحفاً بلغة عربية أو بلغة أجنبية ، وعرضت عليهم أمر هذا الحرمان وما فيه من تمييز مجحف . ووافقونى جميعاً وندبوا منهم أقرب الناس إلى قلب سعد ليحدثوه فى الأمر كى يرد الحق إلى نصابه . لكنه أبى بحجة أننا نحن ظالموه بمعارضتنا العنيفة له ، وأن من حقه وهو يمثل الأمة أن يدخل فى حظيرة ممثلى الأمة من شاء وأن يحرم من شاء ! ! وعبثاً حاول أنصاره الصحفيون إقناعه بأن هذا المنع لن يقدم ولن يؤخر ، وأنا ستقف على كل ما يجرى فى الحفلة وسنشره ، وأنا سنتخذ من هذا المنع حجة جديدة للمعارضة قد تجدى سمياً ، وقد تظهرنا فى ثوب المظلوم الجدير بعطف الرأى العام . لقد أمر سعد ولن يتراجع . وكذلك عاد هؤلاء الصحفيون يبلغوننى أسفهم لأنهم لم ينجحوا فى مهمتهم . فلما طلبت إليهم أن يتضامنوا فى الاحتجاج على ما حدث رأوا فيما قاموا به الكفاية . وشكرت أنا لم مجهودهم ، وكسبت « السياسة » عند الناس أضعاف ما خسرت بحرمانها من شهود الحفلة التاريخية لافتتاح البرلمان ونفاذ الدستور الذى دافعت عنه أمجد دفاع حتى صدر .

على أن هذا الجهد لم يذهب عبثاً . فبعد أن انتخب أحمد مظلوم باشا الذى كان رئيساً للجمعية التشريعية رئيساً لمجلس النواب الأول ، وبعد أن انتخب مكتب المجلس ، سوى بين السياسة وغيرها من الصحف ، فتسلمت بطاقتها الدائمة لحضور جلسات مجلسى الشيوخ والنواب . وقد اخترنا صديقنا الأستاذ محمود عزمى ليكون مراسلنا البرلماني بمجلس النواب .

لم يغير ذلك من موقفنا إزاء الحكومة والبرلمان ، ولا من موقفهما إزاءنا . ولم يكن طبيعياً أن يتغير موقف أى الفريقين من الآخر ، وكانت وزارة سعد قد سلخت فى الحكم شهراً ونصف شهر نكلت فى أثنائها بالكثيرين من أنصارنا ، وعارضناها نحن فيما فعلت أشد المعارضة ، وسألناها غير مرة : أيغنيها هذا التنكيل عن تحقيق ما وعدت الأمة بتحقيقه من استقلال الوطن بمفاوضة الإنجليز أو بغير مفاوضتهم ؟ فلما ألقى سعد بإذن الملك خطاب العرش الأول ، وجدنا فيه مادة للمعارضة زادت الهوة بيننا وبين الحكومة . فقد وصف الخطاب الدستور ، الذى وضعته « لجنة الأشقياء » ، وهى اللجنة التى أسست حزب الأحرار الدستوريين ، بأنه وضع على أحدث المبادئ العصرية . عندئذ صحنا بسعد : إن خطاب العرش تضعه الحكومة على لسان الملك تصور به سياستها . فإذا كان الدستور على أحدث المبادئ العصرية فكيف طوع لنفسه أن يصف واضعيه بأنهم الأشقياء ؟ أم أصبح الدستور

على أحدث المبادئ العصرية حين أدى به وبحزبه إلى الظفر بمقاعد البرلمان ومناصب الوزارة ؟ ! ولم يتحدث خطاب العرش عن استقلال مصر ، بل عن الأمانى القومية ، فصحننا بسعد مرة أخرى : ألم تكن تعبر خصومك حين يقولون الاستقلال الذى لا شك فيه ، فتقول إنك تريد لمصر الاستقلال التام ، أو تلقى فى سبيل ذلك الموت السزؤام ؟ فما هذه الأمانى القومية التى وردت فى خطاب العرش ؟ ! وهكذا فتح الخطاب أمامنا أبواباً للمعارضة زادت الهوة اتساعاً .

ولم يكن من سبيل لرتق هذا الفتق ، أو تضيق هذه الهوة . فقد رأى سعد فى المعارضين خوارج عليه وعلى الأمة يجب التخلص منهم ؛ ولذا تسامع الناس ، منذ بدء الدورة البرلمانية ونظر الطعون المقدمة فى انتخاب بعض النواب ، أن سعداً رأى إلغاء انتخاب محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قد فاز فى الانتخاب عن دائرة (البربا) بمديرية أسيوط ؛ وأن النية مبيتة على هذا الإلغاء منذ تسلم سعد مقاليد الحكم . أما وذلك كان موقف سعد منا ، فلم تكن مساواة السياسة بغيرها من الصحف فى حضور جلسات البرلمان لتسكن من عنف الخصومة بين الوفديين ومعارضيه .

وكان أول قانون نظره مجلس النواب قانون المكافأة البرلمانية . وقد حدد البرلمان هذه المكافأة وجعلها ستمائة جنيه فى السنة تدفع مشاهرة خمسين جنيهاً ، وذلك بعد أن كانت مكافأة عضو الجمعية التشريعية خمسة وعشرين جنيهاً فى الشهر . وكان هذا القانون الأول موضع حملة عنيفة أشد العنف من جانبنا ؛ فقد كتبنا لأول ما صدر هذا القانون مقالاً عنوانه : « حزب الستمائة » ، نددنا فيه بتصرف النواب ، وبأنهم فكروا فى أنفسهم وفى مكافأتهم أولاً وقبل كل شئ ، ولأنهم جعلوا هذه المكافأة ستمائة جنيه فى العام ، وهو مبلغ كان يتقاضاه يومئذ كبار الموظفين دون سواهم . ولما كانت كثرة النواب من أهل الريف الذين لا يمتازون على غيرهم بشئ من المؤهلات العلمية أو المقدره الممتازة ، فقد لقي هذا النقد العنيف صدى فى أوساط كثيرة ، ودعا الناس ليروا فى هؤلاء الذين ندبوا أنفسهم للتحدث عن مصالح الأمة ، رجالاً تعنيهم مصلحتهم قبل كل شئ ، ويفكرون فى أشخاصهم قبل أن يفكر أحدهم فى الدولة أو فى المصلحة العامة .

ولم يجد سعد وأنصاره بدأ إزاء هذا العنف فى المعارضة من اللجوء إلى نوع من الإرهاب قد يخيفنا ويردنا إلى الاعتدال . لهذا بدأت المظاهرات تسير فى أنحاء مختلفة من بلاد الدولة ، تهتف بسقوط أنصارنا ثم تنقلب من الهتاف إلى أعمال العدوان والتخريب . اتصل بنا

أنهم قذفوا منازل كثيرين ممن رشحوا أنفسهم للانتخاب أحراراً دستوريين بالحجارة وأنهم اعتدوا عليهم ، وأن أنصارنا هؤلاء استعدوا البوليس على المتظاهرين ليقمع مظاهراتهم وليردهم عن العدوان إلى احترام القانون ، فلم يجدوا من البوليس سميعاً . وتكرر ذلك في المنصورة ، وفي فارسكور وفي أسيوط وفي مديريات كثيرة أخرى ، فلم يرعنا الإرهاب ولم يردنا عن العنف في المعارضة ، بل زادنا عنفاً وبأساً . وتطوع كثيرون ممن وقع عليهم اضطهاد الحكومة أو اعتداء المتظاهرين بالكتابة في « السياسة » مدافعين عن أنفسهم ، معلنين للملأ ما نزل بهم من حيف وما أصابهم من عدوان . كتب حلمي عيسى باشا ورشوان محفوظ باشا ، وغيرهما ممن فصلهم سعد من وظائفهم ، ورفعنا نحن علم الدفاع عن الحرية المهذرة ونددنا بسياسة الإرهاب والتهديد ، وبلغنا من ذلك أن كتبنا نيب بالناس أن يدافعوا عن أنفسهم ما دامت الحكومة لا تحترم القانون ولا تدافع عنهم . وأذكر ، وأنا أكتب الآن ما أكتب ، مقالاً عنوانه : « هلموا يا أنصار الحرية ! فادفعوا العدوان عن الحرية ! » سردنا فيه نبأ هذه المظاهرات ، وما يقع فيها من اعتداء على حرية الناس وأموالهم ، وعود حفظة النظام والأمن عن القيام بواجبهم ، وطلبنا إلى كل مصري يحترم الحرية ويناصرها أن يتقدم للدفاع عنها ، فالدفاع عن النفس أو الغير أو المال يبيحه القانون ، بل هذا الدفاع فرض واجب ما دامت الحكومة لا تقوم به ، وترك البلاد بذلك وكأنها لا حكومة فيها !

شجع موقفنا هذا كثيرين كانوا يرون ما يحدث ثم يخشون الخوض فيه ، فبدأ الناس يتكلمون ، وبدأت « السياسة » تزداد انتشاراً ، وتفتح في أرجاء البلاد ميادين كانت مغلقة أمامها بسبب الدعاية التي كان يقوم بها الوفديون قبل ولايتهم للحكم . وزاد في الإقبال عليها أنها كانت لا تقف عند شئون السياسة تتحدث فيها ، بل تتناول جميع الشئون التي تهتم كل قارئ وكل قارئة ، سواء في المسائل العلمية ، أو في الأدب ، أو الاجتماع ، أو الصناعة ، أو الزراعة ، أو التجارة ، أو الشئون النسوية . وكانت تعهد في كل أمر من هذه الأمور إلى ذوى الخبرة والكفاية فيه ، حتى لقد أصبحت مدرسة شعبية ، أو منبراً عاماً إن شئت ، تتحدث في كل أمر عن بيته وعلم . لهذا جذبت إليها من لهم هوى في السياسة وفي غير السياسة وبذلك نشرت جواً من حرية الرأي والتعبير عنه في كل ميدان من الميادين .

وجدير بي أن أقرر أن حرية الرأي لم تكن زينة ازدانت بها جريدة السياسة ، بل كانت مبدأً وعقيدة وأساساً من الأسس التي قام حزب الأحرار الدستوريين لتوطيد دعائمها

في البلاد . ألم يكن الخلاف الذي قام بين سعد وأصحابه في الوفد مرجعه إلى أنه كان يريد أن يفرض رأيه على الوفد كله ، سواء أكانت الأغلبية في صفه أم لم تكن ؟ ونحن الذين تولينا تحرير السياسة كنا جميعاً ممن آمنوا بما تعلموا في فرنسا وفي غير فرنسا : من أن الشك أول مراتب اليقين ، وأن كل رأى وكل فكرة قابلان للنقد ، وأن الرأى الحر علامة الحياة والجمود علامة الموت ، وأن احترام الإنسان رأيه ودفاعه عنه احترام للكرامة الإنسانية ودفاع عنها .

وقد حاول خصومنا السياسيون أن يجدوا في دفاعنا عن حرية الرأى مطعناً علينا ، فرمونا بالإلحاد في الدين كما رمونا من قبل في السياسة بالمروق من الوطنية . ولم تعتنا رميتهم هذه ، بل احتقرناها كما احتقرنا اتهامهم إيانا في وطنيتنا ، لأننا كنا نؤمن بأن الجمود في الدين هو الذى أدى إلى تأخر الشعوب الإسلامية في عصور تدهورها ، وأن الإيمان الحق بالله لا يكون إيماناً صادقاً إلا إذا اقتنع به القلب والعقل عز بصيرة وبينة . ولقد كنا مطمئنين إلى عقيدتنا في الدفاع عن حرية الرأى طمأنينة لا تززعها الأعاصير وإن عصفت . ولهذا لم ترهبنا تهم خصومنا ، بل زادنا هذا الاتهام الباطل قوة في معارضتنا لأولئك الذين لا يريدون أن تظل حرية ما محترمة ، حتى حرية الرأى وحرية إعلانه .

وكان أمين بك الرافعى يعارض الوزارة في جريدة الأخبار ، كما كنا نعارضها ، لكن على طريقته هو . وكانت تعارضها كذلك على صورة هزلية صحيفتا الكشكول والصاعقة . ولقد ضاقت الوزارة ذرعاً بهذه المعارضة بعد أن رأت أن مظاهرات الأقاليم قد اتخذت مادة زادت المعارضة عنفاً . وكان سعد باشا قد عين الأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيلاً لمحافظة مصر ، فرأى أن إرهاب أهل الريف لا يجدى نفعاً ، وأن هذه الصحف المعارضة هى التى تسم الجو ، وأنها يجب أن تتلقى درساً يردّها في نظره ونظر الحكومة إلى صوابها ، ويلزمها الاعتدال في معارضتها إن لم يلزمها العدول عنها .

كنت أقم في ذلك الوقت في شارع العباسية . وإبنى لنى منزلى صباح يوم من شهر أبريل ، أو من أوائل مايو ، إذ طلب الدكتور حافظ عفيفى أن يحدثنى تليفونياً في أمر هام . فلما اتصلت به أخبرنى أنه علم أن مظاهرات عنيفة غاية العنف ستقوم مارة بالجرائد المعارضة تحطمها وتعتدى على من فيها ، وأنه يترك لى تقدير ما إذا كنت أتقى هذه المظاهرات بالأذى . أذهب أنا وزملائى إلى « السياسة » ولو أدى ذلك إلى عدم صدورها صباح اليوم التالى ، أو أرى في الأمر رأياً آخر . وكان الأستاذ محمد حسن المرصفى مدير إدارة السياسة إذ ذاك ،

فاتصلت به وطلبت إليه أن يتصل بالأستاذ محمود عزمي ، وأن نلتقي ثلاثتنا بجروبي تجاه البنك العقارى فى الساعة الخامسة من بعد الظهر لتتكلّم فى هذا الموضوع : موضوع ظهور السياسة أو عدم ظهورها صباح الغد . والتقينا فعلت منهما أن المظاهرة الكبرى مرت بالأخبار وبالكشكول فى الصباح واعتدت عليهما وأحرقت الكشكول ، وأنها ستمر بالسياسة حوالى الغروب . قلت لهما : ولكن إذا خفنا وضعفنا ولم تظهر السياسة غداً ، أصبحت تحت رحمة المتظاهرين يعطلون السياسة فى أى يوم يشاءون . ووافقاني على رأيي فركبنا نحن الثلاثة سيارة إلى « السياسة » ، فألقينا فى فئاتها ثلة من الجنود يرأسهم ضابط دهش حين رأنا وسألنا عما اعتزنا . فلما علم أننا مصممون على العمل ، وعلى إصدار « السياسة » كعادتها كل صباح ، جعل يرجو ويخوفنى العاقبة ، ويقول إن القوة التى تحت إمرته لا تكفى لصد المظاهرة الكبرى المقبلة عما قريب . قلت له : فلنستقبل هذه المظاهرة ! لقد أصدرت أمرى إلى عمال المطبعة أن يتسلح كل واحد منهم بقطعة من حديد المطبعة لندافع عن أنفسنا ، وليكن ما يكون ! وأشهد لقد كان عمال السياسة يومئذ على أعظم جانب من الشهامة . فإني ما لبثت حين أصدرت إليهم هذا الأمر أن رأيتهم جميعاً متحمسين مستعدين للملاقاة العدوان بالعدوان . واتصل الضابط أمامى بمحافظة العاصمة ثم حدثني محاولاً إقناعي ، فلما رآني لا أقتنع طلب أن يتحدث وحده من التليفون العام بالجريدة . وذهب إلى هذا التليفون العام ، وظل طويلاً مقفلاً باب « الكابينة » ، ثم جاء عندي وقال إنه سيقى زمناً مع القوة التى يرأسها ، ولعل المظاهرة تمر بسلام حين تراه . ودخلنا جميعاً مكاتبنا ، وبدأنا عملنا وانقضى الوقت وأرخى الظلام سدوله ، ولم تحضر مظاهرة صغيرة ولا كبيرة ، وانصرفت القوة من غير أن يشعر أحد بانصرافها .

وظهرت السياسة صباح الغد أشد عنفاً منها فى أى يوم آخر . وما كان لنا أن نتراجع بعد أن تحدينا المظاهرة الكبرى ، بل تحدينا الحكومة ، ونجحنا فى تحدينا غاية النجاح . ثم ما كان لنا أن نتراجع والحكومة القائمة تكيل لنا الضربات فى كل ميدان تستطيع أن تواجهنا فيه . أشرت من قبل إلى ما قيل من أن سعد باشا زغلول أصر على إلغاء انتخاب محمد محمود باشا عن دائرته بأسووط . وقبل أن ينظر الطعن فى انتخابه أمام مجلس النواب صادفت أحمد محمد خشبة بك الذى كان وكيلاً وقيادياً لمجلس النواب ، وكان بحكم مركزه هذا رئيس لجنة النظر فى الطعون . صادفته فى مطعم سان جيمس ، وكان إذ ذاك بشارع فؤاد الأول ، فسلمت عليه فدعاني للجلوس معه ، وفتحت الحديث فى الطعن المقدم ضد

محمد محمود باشا ، وقلت إن المجلس نظر في طعون أسبابها هي الأسباب التي نبى عليها الطعن في انتخاب محمد محمود ورفضها ، فحاول الرجل أن يقنعني بأن ثمت خلافاً بين هذا الطعن وغيره من الطعون . ولم تؤد المناقشة بطبيعة الحال إلى نتيجة . ونظر الطعن أمام المجلس وقيل ، وألغى انتخاب الرجل وكلنا مقتنعون بأنه ألغى لاعتبار حزبي ، لا لاعتبار قانوني . طبيعي والحكومة تكيل لنا مثل هذه الضربات في مختلف الميادين ألا تخف معارضتنا لها أو تحديها إيانا .

وما كنا ، نحن الذين نحرر السياسة ، لنعبأ بهذه الضربات ، بل كنا نتخذها حجة لنا في معارضتنا الحكومة وإقامة الحجة على تنكها طريق العدل والقانون ، جرياً وراء الأهواء الحزبية والطفانيان الصارخ . ولم نكن نجد إلى جانب ذلك عناء في الوقوف على أسباب جدية أخرى للمعارضة . فلم يكن شيء أيسر من المقارنة بين أعمال الوزارة في الحكم وأقوال رجالها قبل أن يتولوه . كان مستر رمزي ماكدونالد رئيس وزارة العمال البريطانية القائمة في الحكم إذ ذاك ، وكان صديقاً لسعد باشا . وقد أثر عنه يوماً أنه قال قبل أن يتولى الحكم : إن المسألة المصرية تحل في الفترة التي يتناول فيها الإنسان مع المصريين (فنجاناً) من القهوة . ولما تولى سعد باشا الحكم استبشر بوجود مستر ماكدونالد على رأس الوزارة حتى لقد قال في بعض تصريحاته : « ومن علامات إذن الله بنجاح قضيتنا أن تولت الحكم في إنجلترا وزارة صديقة مستعدة للتسليم بمطالبنا » ، أو ما يقرب من ذلك . على أن الحوادث لم تجر على النحو الذي تنبأ به مستر ماكدونالد ، وتنبأ به سعد باشا . فقد وجه إلى مستر ماكدونالد سؤال في مجلس العموم البريطاني ، فكان جوابه عليه أن سياسة إنجلترا في مصر هي السياسة التي رسمها نصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهذا التصريح هو الذي قال عنه سعد باشا إنه نكبة وطنية كبرى . فلما ذكرناه بعبارة هذه ، وسألناه رأيه في إجابة مستر ماكدونالد عن نصريح ٢٨ فبراير ، قال : لمستر ماكدونالد أن يقول ما يشاء ، ولي أن أقول ما أشاء . وسأله عبد الرحمن الراجعي بك عضو مجلس النواب من الحزب الوطني عما يعترزم عمله للظفر باستقلال السودان ، فكان جواب سعد باشا : هل عندكم تجريدة ؟ ! وكذلك هبط به واقع السياسة العملية إلى مثل هذه التصريحات التي كنا نتخذ منها حجة لمعارضته ، فكنا نجد في جوانب كثيرة من الرأي العام سميعاً .

وبلغ من أثر معارضتنا لما جاء في خطبة العرش عن الأمانى الوطنية ، وأنها كلمة مبهمه لا تعبر عن الاستقلال التام بالقوة التي كان يعبر بها سعد قبل تويته الحكم ، أن طلب زكى

باشا أبو السعود ، وكان شيخاً وقدياً ، أن ينص في الرد على خطاب العرش على الاستقلال التام ، وأن تعدل خطبة العرش نفسها فتستبدل فيها كلمة الاستقلال التام بكلمة الأمانى القومية . وقد امتنع سعد من ذلك وقال : إذا أنا قلت الأمانى الوطنية ، فماذا تفهمون من عبارتي ؟ أليس هو الاستقلال التام ؟ ونزل زكى باشا أبو السعود على رأى سعد . لكن ذلك دل على أن معارضتنا قد تركت في نفوس الكثيرين من الأثر ما جعلهم يعودون بأنظارهم وأسماعهم إلى الماضى ، يريدون مقارنته بالحاضر ، فيرون أننا لم نكن مخطئين كما أوهمهم خطبائهم ، وأن السياسة التى اتبعها سعد في المسألة القومية بعد توليه الحكم لم تكن تسوغ له عدلاً أن يطعن على سياستنا أو يتهمنا في وطنيتنا .

كان تحول الرأى العام في الحماسة لتأييد وزارة سعد ، وإن تحولا جزئياً ، أمراً محسوساً . مع ذلك لم ير سعد أن يهادن الأحرار الدستوريين أو يلتمس الوسيلة للتفاهم معهم . بل ازداد تحدياً لهم وحرصاً على القضاء عليهم . لما ألغى مجلس النواب انتخاب محمد محمود باشا رشح الرجل نفسه ثانية في دائرة البربا بأسبوط . وكان في مقدور سعد أن يفضى عن إعادة انتخابه وأن يدع للناخبين من الحرية ما لعله يسكن من حدة محمد محمود ، وما يدعو للتفكير في هدنة مع الوزارة يقنع بها إخوانه الأحرار الدستوريين . لكن وزارة الداخلية نقلت إلى أسبوط وكيلاً للمديرية هو الأستاذ عبد القادر مختار ، ووكلت إليه أن يسقط محمد باشا في دائرته : ولم يدع هذا الوكيل وسيلة من تهديد العمدة والمندوبين الناخبين إلا لجأ إليها . وضج الناس هناك بالشكوى مما يصيبهم من عسف الإدارة ، فرأى محمد باشا من الخير أن يتنازل عن ترشيح نفسه ، محافظة على مصالح أهله وأنصاره ، وحتى لا يتعرضوا إلى ما قد ينتهى إليه التهديد من نتائج . وانتخب في الدائرة رجل لم يكن أهلها يكادون يعرفونه .

أدى شعور سعد باشا بهذا التحول في الرأى العام إلى تفكيره فيما يكفل له النجاح في الانتخابات المقبلة إذا حل مجلس النواب ، أو إذا بقي مجلس النواب إلى الأجل المحدد له في الدستور وأجريت انتخابات جديدة . فالمندوبون الناخبون الذين يندب كل واحد منهم عن ثلاثين ناخباً ، هم بكثرتهم الكبرى من طراز الذين يقرءون الصحف ويتأثرون بما فيها . وهؤلاء يمكن أن يتحولوا مع الوقت عن الوفد وعن سعد باشا إذا استمر الحال على ما هو عليه . أما سواد الشعب وسواد الناخبين فكثرتهم الكبرى لا تقرأ ولا تكتب . وكثرتهم الكبرى تؤمن بأن سعداً نبي الوطنية ، وبأن من خالفه أو خرج عليه خالف الدين وخرج

عليه . أليسوا يؤمنون بأن الجنين في بطن أمه نادى : يحيى سعد ، وبأن ورق بعض النيات ظهر مكتوباً عليه : يحيى سعد ؟ سواد ذلك إيمانه لا يتحول في سنة أو سنوات عن عقيدته . لا بد إذن من أن يكون هذا السواد هو الذى ينتخب مباشرة ، فيكفل سعد بذلك نصراً لا يكفله مع نظام المندوبين . لهذا رأى تعديل قانون الانتخاب وإلغاء نظام المندوبين الناخبين ، وجعل الانتخاب مباشراً من درجة واحدة ، يتولاه هذا الشعب مباشرة . صحيح أن الدستور يشير إلى المندوبين ، ويمكن لخصم سعد باشا أن يتمسكوا بهذه الإشارة ، وأن يزعموا أن الانتخاب المباشر من درجة واحدة فيه مخالفة للدستور . لكن سعداً هو صاحب الأغلبية في مجلسى البرلمان . فإذا أقر المجلسان هذا التعديل ، وأصدره الملك ، لم يزد أمر هؤلاء الخصم على أن يرفعوا عقيرتهم صائحين بأن الدستور خولف ، وأن يكتبوا في ذلك مقالاً أو مقالات في « السياسة » ، ثم لا يلبثون ، حين يرون صيحتهم تذهب أدراج الرياح ، أن يعودوا إلى الصمت عن هذا الموضوع وأن يشغلوا بغيره .

وتحقيقاً لهذه الغاية تقدم مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب يجعله مباشراً من درجة واحدة . وعارضنا نحن ، وعارض غيرنا ، بان الدستور يذكر المندوبين الناخبين ، فالانتخاب المباشر من درجة واحدة مخالفة له . وأقر المجلسان التعديل ، وأصدره الملك . وانتهت صيحتنا ، وشغلنا بغير هذا الأمر ، واطمأن سعد باشا إلى غده في أمر الانتخابات .

* * *

بينما كانت المعركة على أشدها بيننا وبين سعد ، بلغنا أن عدلى باشا استقال من رئاسة الحزب ، لأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه . فلما تأكد أصدقاؤنا الخبر ، ثار نائير بعضهم لأنهم رأوا في تصرف عدلى ما لا يتفق مع التضحيات التى بذلوا فى سبيله ، ودافع عن تصرفه آخرون بأنه رأى بقاءه على رأس الحزب يزيد الخصومة ويضر فى نظره بقضية البلاد . أما أنا فلم أعر هذا الأمر كبير التفات . لقد قام الحزب وتوطدت أركانه وقواعده . ولقد أريق على جوانبه الدم يوم قتل حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى . وقد نخطينا صدمة الهزيمة فى الانتخابات يوم كانوا يقولون : كان ها هنا حزب وكانت ها هنا جريدة . وقد أصبحتنا موضع احترام خصومنا ، وإن لم نصبح موضع محبتهم . فلنسر فى طريقنا ندافع عن الحرية وعن العدل وعن القانون ! لهذا قام الحزب ، ولهذا يجب أن يبقى دون نظر إلى الأشخاص الذين ينضمون إليه أو الذين يتركونه . لقد كنا يملأ الإيمان قلوبنا بجلال مبادئنا وعظمة رسالتنا . وكنا يومئذ فى عنفوان القوة والشباب . فليق

معنمان شاء ، ولتركنا من شاء ، فلن يغير ذلك من الأمر شيئاً .

تابعنا إذن معارضتنا العنيفة للوزارة ، لم يخفف منها هذا التحدى الذى واجهتنا به فى مختلف الميادين . ولعل سعد باشا ظن أن إرهابنا ، نحن محررى السياسة مباشرة ، يكون ذا جدوى فى تخفيف معارضتنا . فإنتى لنى منزلى ذات مساء إذ دعيت من النيابة للتوجه إليها صباح الغد لسؤالى فى مقالات نشرت . وصادف أن أصابنى فى الليلة التى سبقت دعوتى هذه مغص كلوى ، كان يعاودنى الحين بعد الحين . فلما ذهبت فى الصباح ، وقابلت عثمان بك يوسف عارف رئيس نيابة مصر ، أخبرته بهذا المغص الكلوى ، ورجوته إن كان التحقيق سيطول أن يرجئه إلى يوم آخر . لكنه أخبرنى أن الأمر لن يستغرق نصف ساعة . وبدأ التحقيق معى فى عدة مقالات كانت أولاها مقالة « حزب السمائة » . واستمر التحقيق فى هذا المقال وفى مقالات أخرى ساعتين ، استعفيت رئيس النيابة بعدهما وطلبت منه تأجيل التحقيق ؛ لكنه قال إنه على وشك الانتهاء ، واستمر يسأل فى مقالات أخرى . بذلك استغرق التحقيق من الساعة التاسعة صباحاً إلى ما بعد الساعة الثانية بعد الظهر ، أى أكثر من خمس ساعات . فلما عدت إلى المنزل ، ثم ذهبت فى المساء إلى « السياسة » ، عاودنى ألم الكلى ، فاضطرت للعودة من جديد إلى المنزل . وهناك بقيت أياما ، ازداد المرض أثناءها ، حتى اضطرت أن أستأذن الطبيب المعالج فى استدعاء الدكتور على إبراهيم بك جراح مصر الكبير ، والدكتور عبد العزيز إسماعيل بك الطبيب الباطنى الكبير . ولولا عناية الدكتور على إبراهيم ولطف الله ، لأودى هذا المرض بحياتى . فقد كانت الكلية اليسرى ممتلئة صديداً ، حتى لقد سأل المحلل أخى عما إذا كان صاحب التحليل الذى حملة إليه لا يزال على قيد الحياة !

وإنى لأذكر اليوم كم كنت فخوراً بهذا التحقيق . فإنتى لم أترجع فيه عن كلمة كتبها ، ولم أكن فى إجابتى عن الأسئلة التى وجهت إلى أقل عنفاً مما كانت السياسة فى المقالات التى تنشرها . سألتى المحقق عن المقال الذى نشر بعنوان : « هلموا يا أنصار الحرية ، فادفعوا العدوان على الحرية ! » ، والذى أهبته فيه بكل مصرى يحترم الحرية أن يقف فى وجه المتظاهرين الذين يهاجمون الناس ويقذفون المنازل بالحجارة . وزعم فى سؤاله أن هذا المقال يدعو إلى قلب نظام الحكم ، فكلفن جواى أن الحكومة هى التى قلبت نظام الحكم ، فواجبها الأول أن تلزم الناس احترام القانون ، وهى تغضى عامدة عن مجترئون على القانون ويخالفون أحكامه ، وبذلك تترك البلاد وكأنها لا حكومة فيها . فمن حق كل إنسان أن

يدافع عن نفسه وعن غيره وعن ماله وعن مال غيره ، مادامت الحكومة لا تقوم بهذا الدفاع ؛ لأن الدفاع عن النفس والمال حق طبيعي يدعه الإنسان للحكومة ما أحسنت توليه ، فإن لم تفعل عاد الحق إلى الأفراد ووجب عليهم أدائه .

في غداة ذلك اليوم استدعى الدكتور حافظ عفيفي بوصفه صاحب امتياز السياسة ، ولأن سعداً وأصحابه كانوا يعلمون أنه كان يمر بنا كل مساء وتداول الحديث فيما نكتب ، فكان موقفه في التحقيق قوياً غاية القوة . تحدث عن الطغيان البرلماني حين وجه إليه المحقق سؤالاً عن حق الأغلبية دستورياً في تولي الحكم ، ودافع عن خطة السياسة ومقالاتها ، ولم يحاول الفرار من المسؤولية اعتماداً على أن هذه المسؤولية أحملها أنا وحدى بوصنى رئيس التحرير المسئول .

لم يغير استدعاؤنا للنيابة ، وسؤالنا فيها وتوجيه الاتهام إلينا ، من خطتنا في معارضة الوزارة ومن عنفنا في هذه المعارضة . وقد استدعيت بعد ذلك غير مرة لسؤالى ، وبخاصة عما كتبت عن تدخل سعد زغلول باشا في انتخاب محمد محمود باشا في أسبوت حين رشح نفسه بعد إلغاء انتخابه الأول . ودهش رئيس النيابة حين طلبت إليه سؤال سعد باشا شخصياً في هذا الأمر ، وكأتما اعتبر رئيس الحكومة فوق القانون ، أو اعتبر سعد باشا بالذات فوق القانون . لكنه استدعاني بعد ذلك ، ثم أخبرنى أنه سأل سعد باشا ، وأن الرجل أنكر أنه تدخل ، فأصررت على أقوالى التى وردت في مقال السياسة .

استمر هذا الصراع العنيف بيننا وبين الوزارة ، وبيننا وبين سعد باشا بتعبير أدق ، نريد نحن أن نقنع الناس بأننا كنا على حق يوم عارضنا الوفد ويوم ألفنا حزبنا ، وأن ما وجه إلينا من التهم التى أدت إلى انتصار الوفد الحاسم في الانتخابات كان باطلاً كله ، بدليل أن الوفد لما تولى الحكم وقام سعد على رأس الوزارة لم يستقر في البلاد عدل ، ولم يحترم في البلاد قانون ، ولم يحقق سعد لمصر قليلاً ولا كثيراً من هذا الاستقلال الذى طالما تغنى به . وأراد سعد أن يثبت أنه كان على حق حين اتهمنا بأن الأحرار الدستوريين خوارج على الأمة ، لأنهم خرجوا عليه وهو وكيل الأمة ومثلها وزعيمها ونبى الوطنية فيها ، وأنه بلغ منا الإلحاح في هذا الخروج على الأمة والعناد فيه أنا لم ندعن لإرادة الأمة التى ظهرت في الانتخابات ، كما أنا لم ندعن لهذه الإرادة وقد كانت بادية قبل الانتخابات ، وأن الناس يجب لذلك أن يظلوا على رأيهم فينا ، وأن يقاطعونا ، وألا يتحدث مخلص لوطنه منهم إلينا حتى لا يكون

مارقاً مثلنا فيحل عليه غضب سعد ، ومن حل عليه غضب سعد فقد حل عليه غضب الأمة
وغضب الله . . !

بعد زمن من انتهاء التحقيق معنا أعلنت النيابة ، وأعلنت الدكتور حافظ عفيفي ،
بالحضور أمام محكمة الجنايات لسماع الحكم علينا بأننا أهنا البرلمان في مقالات حزب
السمائة وما يتصل بها . وقد رأيت في هذا الإعلان الأخير فرصة لنشر التحقيقات التي جرت
معنا . فلما كنا قبيل يوم المحاكمة نشرت القسم الأول من هذا التحقيق ، حين سئلت للمرة
الأولى فاستغرق التحقيق معي خمس ساعات . وكم كان عجبني حين علمت ساعة خرجت
من منزلي أن الحكومة صادرت « السياسة » بأمر النيابة لنشرها هذا التحقيق . وطلبنا
النيابة إلى المحكمة لسماع الحكم بصحة هذا الإجراء . وسمعت المحكمة المرافعة ورأت هذه
المصادرة إجراء تحكيمياً لا مسوغ له فألغته ، واعتبرته مخالفاً للقانون وللدستور ، فكان هذا
نصراً لنا أى نصر . وأشدنا نحن بهذا الحكم ، وقلنا « إن في مصر قضاة » ، وإنه ما دام
للقانون حماته فليطمئن الناس ، وليلجأوا إلى ملاذ العدل كلما نزل بهم حيف أو حل بهم
ظلم .

حل موعد محاكمتنا بتهمة إهانة البرلمان . وكان من المحامين عنا في هذه الدعوى
محمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك وإبراهيم الهلباوى بك وغيرهم من كبار المحامين
في البلاد . وصادف أن توفى شقيق توفيق دوس قبل المحاكمة بيومين . فلما حضر المحامون
طلبوا التأجيل للاستعداد فعارضت النيابة طلبهم ، وكان مما قالت إن توفيق دوس ، تقديراً
منه لأهمية هذه القضية ، ترك ماتم أخيه بأسيوط وعاد إلى مصر ليرافع فيها . فرد توفيق
دوس على ذلك بعبارة ظلت تدوى في آذان الناس جميعاً طيلة المحاكمة ، هذه العبارة هي :

تقول النيابة إننى تركت ماتم أخى ، نعم . تركت ماتم أخى ، وجئت أشهد ماتم الحرية !
واستغرقت مرافعة النيابة ومرافعة المدعين بالحق المدنى ، النائبين المحترمين محمد علام
ومكرم عبيد ، ثم مرافعة الدفاع عنا عدة أيام متوالية كانت قاعة الجلسة في أثنائها غاصة
بالمحامين وبالجمهور ، حتى لم يكن فيها موضع لقدم . وكانت السياسة وغيرها من الصحف
تنشر الدفاع وتنشر تعليقات على ما يجرى في المحكمة ، وكان الجمهور في العاصمة وفي
الأقاليم يتتبع هذا الذى ينشر بعناية أكبر العناية ، عناية دل عليها ارتفاع « مقطوعة
السياسة » ارتفاعاً فاق كل ما نتوقع . والحق أنه كان موقفاً لم يعرف له في تاريخ مصر من
قبل نظير . فقد كانت هذه القضية صراعاً بالغاً غاية العنف بين السياسة ومن تنطق بلسانهم

وهم الأحرار الدستوريون ، وبين الحكومة وعلى رأسها سعد زغلول باشا يؤازرها البرلمان وتوازرها السلطات كلها . وإذا كان القضاء ميدان هذا الصراع فقد كان الناس يتوقون لمعرفة النتيجة التي ينتهي إليها . فلما تمت المرافعات حكمت المحكمة ببراءة الدكتور حافظ عفيفي ويتفرجى ثلاثين جنياً . وفي اليوم الذي صدر فيه الحكم قررت فيه بالنقض حتى لا يظن أحد أن الأحرار الدستوريين قبلوه ، أو يحسب أحد أن الصراع بلغ نهايته .

كان الصيف قد أقبل ، وكنت أحس أنني مجهد محتاج إلى الراحة . وكان الدكتور علي إبراهيم قد أخبرني أنه يرى الخير ، بعد أن أثبتت الأشعة أن في كليتي اليسرى حصاة ، في أن يجري لي عملية جراحية لاستئصالها . فلما طلبت إليه إجراء هذه العملية أخبرني أنه مسافر إلى لبنان بعد ثلاثة أيام ، وأنه يفضل إرجاءها إلى ما بعد عودته حتى يباشر العلاج كله بنفسه ، ونصح لي أن أسافر أنا كذلك إلى لبنان أستريح فيها بضعة أسابيع . واعتزمت أن أصطحب معي زوجي وابني . لكنني خشيت ، والخصومة بين الوزارة وبيننا ذلك مبلغها من العنف ، أن تدعى الحكومة أسافر إلى بور سعيد كي أستقل الباخرة ثم تعيدني وزوجي وابني بحجة أنها تريد التحقيق معي ، أو بأية حجة أخرى . لهذا طلبت إلى صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، وكيل وزارة الخارجية إذ ذلك ، أن يتصل بالنائب العام محمد باشا إبراهيم يسأله إن كانت هناك تحقيقات مع السياسة لأقيم وإلا سافرت إلى لبنان . وبعد أيام طلب إلى عبد الرحمن باشا أن أقبله . فلما التقينا أخبرني أنه تحدث إلى النائب العام بما ذكرت ، فقال له : أنا لا شأن لي بقضايا هيكل ، إنما يخاطب الوزير مباشرة في هذا الشأن . وكان وزير الحقانية محمد سعيد باشا ، وكان صديقاً لعبد الرحمن باشا رضا . فلما قابله وعرض عليه الأمر قال هو كذلك له : أنا لا شأن لي بقضايا هيكل والسياسة ، وإنما يخاطب سعد باشا شخصياً في هذا الشأن . وقابل عبد الرحمن باشا سعد باشا ، وأخبره بما ذكر له ، فقال سعد : كيف يسافر هيكل وهو متهم في خمس قضايا سترفع ضده ؟ وكان الطبيعي أن يقول له عبد الرحمن باشا إن فصل الإجازات القضائية بدأ فإذا رفعت هذه القضايا فسأكون قد عدت من سفرى . لكن الرجل أشفق مما قد يصيب زوج ابنته ، فقال لسعد : وما ضرورة هذا الانتقام ؟ ١ وأجاب سعد مغضباً : انتقام يا عبد الرحمن ! أنا ألبأ إلى النيابة كما يلجأ إليها أضعف الناس رجالاً ونساء وتسمى هذا انتقاماً ! مع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد لحفظ هذه القضايا جميعاً ، إذا كذب هيكل أنني تدخلت في انتخابات محمد محمود .

اعتبط عبد الرحمن باشا بهذه النتيجة ، وطلب إلى أن أفعل ما أراد سعد . وكان جوابي : أنا لا أستطيع أن أكذب ما أنا مقتنع بصحته . وعجب الرجل لهذا الجواب وكأنه لم يكن ينتظره فقال : نعم يا سيدي ! كل البلد الآن تحت أقدام سعد ، وأنت وحدك الذي تريد أن تقف في وجهه . ألم تره ذهب إلى الملك بالإسكندرية يقدم استقالته ، فقامت المظاهرات في كل مكان تنادى : سعد أو الثورة ، فلم ير الملك من الحكمة أن يقبل استقالته ؛ وعاد سعد يقول للناس : لقد استقلت من الاستقالة ؟ ! وجعل الرجل ينصح لي بأن الخير في أن أعتذر عما كتبت وأن أكذبه . ورأيت كأن صهرى يرى في موقعي عقوقاً ، وأردت أن أمخلص من ورطة ورطته فيها ، فقلت له : أنا لا أكذب لحسابي ، بل لحساب حزبي ، ولا أملك أن أتصرف في أمر كهذا الأمر بغير موافقة الحزب .

حدثت صديقي الدكتور حافظ عفيفي بما حدث ، فعاد إلى الغداة يخبرني بأنه حدث أصدقاءنا في الأمر فرأوا ، ورأى معهم عدلى باشا ، أنهم لا يرون بأساً بأن أكذب كلمة ترضى كرامتي وكرامة الحزب إذا رأى سعد باشا في نشرها ما يرضيه . وعرضت على رجال الحزب كلمة قلت فيها إن السياسة نشرت أن سعد باشا تدخل في انتخابات محمد باشا محمود . وما دام دولته قد أنكر أنه تدخل شخصياً في هذه الانتخابات ، فأنا أكتفي بهذا الإنكار . ووافق رجال الحزب على هذه الكلمة فأخذها عبد الرحمن باشا رضا وعرضها على سعد باشا . فلما قرأها قهقه ، وقال : هيكل يحسب أنه يضحك عليّ بهذه الكلمة ! هو يكتفي بإنكارى ، صدقاً كان الإنكار أو كذباً ، أنتى تدخلت شخصياً ! . أما أن وزارة الداخلية تدخلت ، فلا ! إما تكذيب صريح ، وإما أن ترفع القضايا !

عاد إلى عبد الرحمن باشا يحمل رسالة سعد وهو وجل من نتائجها . ولقد حاول أن يحملني على تغيير ما كتبت ، فاعتذرت له عن عدم استطاعتي ذلك ، وعما كلفته من شطط في هذا الأمر . ثم إنني تركته ، وذهبت إلى منزل أصدقائي أسرة عبد الرازق بشارع جامع عابدين وراء باب باريس من أبواب قصر عابدين . وهناك وجدت محمود باشا عبد الرازق فقصصت عليه القصة ، وسألته رأيه في كل ما حدث . فقال : أتسألني سؤال صديق صديقه ؟ قلت : نعم ! قال : إذن فالرأى عندي أنك إن أردت أن تعتذر ، أياً كانت صيغة الاعتذار ، فيجب ألا تقوم في حياتك بأى عمل سياسى . وإن أردت أن تشغل نفسك بالشئون السياسية في التحرير أو في غير التحرير ، فيجب ألا تعتذر قط . فالقضايا والإرهاب والتحدى ، وكل ما تراه من أعمال سعد أو غير سعد ، نتائج محتومة

للعمل السياسى . فإما أن توطن نفسك على مواجهتها أياً كان ما يترتب عليها ، وإما أن تترك ذلك كله بأن تختار فى حياتك طريقاً يبعد عن الحياة السياسية ومشاكلها .

وشكرت للرجل خالص نصحه ، وعولت على متابعة خطتى فى معارضة الوزارة . وإنتى بعد ذلك بأيام أسير فى الطريق مع صديقى عبد الرؤوف بك زكى إذ تطرق الحديث إلى موضوع سفرى إلى لبنان وموقف سعد من هذا السفر . فقال : أو تظن سعداً يستطيع منعك ؟ لا تصدق ما يقوله من ذلك ! إنه تهديد من يريد أن يخيف خصمه وهو خائف منه . وما عليك إلا أن تذهب غداً إلى قلم الجوازات فتستخرج جوازاً لسفرك أنت وزوجك وابنتك . وأنا كفيل لك بأنهم سيمنحونك هذا الجواز بأسرع مما تظن ، مخافة أن يتخذ منهم الجواز عنك بغير حق حجة جديدة عليهم وعلى تعسفهم ، ومتى حصلت على الجواز سافرت بسلامة الله . ولعل سعد باشا يسر بسفرك ليستريح من قلمك مدة غيابك !

وصدق الرجل . فقد طلبت جواز سفر لى ولزوجى وابنى لأول ما أصبحت فى الغداة ، فإذا إدارة الجوازات تعطينى إياه فى أقل من ثمان وأربعين ساعة . عند ذلك أخذت أهبتى للسفر ، وسافرت وقضيت فى ربوع لبنان والشام بضعة أسابيع عدت بعدها مستريحاً ، حتى لقد عدلت عن إجراء العملية الجراحية التى أراد الدكتور على إبراهيم إجرائها . وليتنى لم أعدل ! أو لعل الخيرة فيما اختاره الله !

قوبلت ببيروت أول ما نزلتها بحفاوة بالغة . لم يسألنى رجال الجمرى عما بمتاعى ، وأعاننى كثيرون على تخطى الميناء مع أخى الذى كان ينتظرنى لنذهب معاً إلى (برمانا) حيث اختار لى منزلاً صالحاً . ولم أدرك بادئ الرأى أن للحفاوة التى قوبلت بها علاقة بجريدة « السياسة » وما تكتب . لكننى نزلت ببيروت بعد ذلك غير مرة ، وقابلت جماعة من أرياب الأقالام ورجال الصحافة فيها ، فألفيتهم يبدون من الإعجاب بالسياسة وما تنشر ما كنت أعتبط به وأستحى منه . وكذلك كان الشأن حين ذهبت إلى دمشق . بل لقد قابلنى شبان أدباء كانوا يحفظون عن ظهر قلب مقالات من السياسة ، وبخاصة ما كان موضع المحاكمة أمام محكمة الجنايات . وكانوا يشيدون بما ننشره من بحوث أدبية وعلمية ممتعة . عند ذلك أيقنت أن هذه الحفاوة الأولى كانت حفاوة ترحيب بريثى تحرير السياسة ، والرجل الذى قدم للمحاكمة لدفاعه عن الحرية . وإذا ذلك عدت بذاكرتى إلى مشورة محمود عبد الرازق باشا : من شاء أن يعمل فى الحياة السياسية فليوطن نفسه لحلوها ومرها ، لخيرها وشرها ، لمجدها وتضحياتها . فأما إن خاف المرارة وخشى الشر وروعته التضحيات ، فليترك هذا

الميدان إلى غيره من ميادين الحياة الكثيرة ! وأشهد لقد زادتني هذه الزيارة للبنان وللشام حباً للصحافة ، وتقديراً للرسالة السامية التي يضطلع بها من يؤمن بهذه الرسالة ، ويريد أداءها حتى الأداء . وأشهد لقد صرت أشعر من يومئذ بأن القسم بالقلم ، في قوله تعالى : « نَّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ » ، قسم عظيم . فالقلم الذي يجرى بالحق يخط بحروف من نور آى الهدى إلى الصراط المستقيم .

صادقتني ، في أثناء مقامي بلبنان ، مسألة طريفة متصلة « بالسياسة » جدية بأن أذكرها هنا . تناولت يوماً رسالة بالفرنسية من أحد رجال الحكم الفرنسيين بلبنان ، طلب إلى فيها أن أمر به في (عاليه) في اليوم الذي اختاره . ودهشت ، ما شأن السلطات الفرنسية بمصطاف مصرى جاء يقضى أسابيع في ربوع لبنان ثم يعود إلى بلاده ؟ وفيما أنا مع أهلى يوماً في بعض جولاتنا ألفتينى على مقربة من عاليه ، فطلبت إلى سائق السيارة أن يذهب إليها وأن يمر بدار الحكم فيها . وبعثت بطاقتي إلى صاحب الرسالة التي جاءتني في (برمانا) . فاستقبلني ضابط فرنسى اعتذر بادئ الرأي عن إزعاجي ، ثم قال إن مراسل السياسة ببيروت بعث إليها برسالة وصف فيها منفياً بأنه من أبطال الوطنية ، وأن السياسة نشرت رسالته ، وأن هذه الرسالة قرأها اللبنانيون ، ومن شأنها أن تثير جواً غير صالح ، إذ تصور الأشقياء في صورة الأبطال ، وتصف الحكم الفرنسي في لبنان بأنه حكم استبدادى يطارد أبطال الوطنية ، وتشوه بذلك سمعة فرنسا . قلت : أو لو أرسل مراسل جريدة الطان أو الماتان في القاهرة رسالة إلى جريدته ، ثم كان هذا المراسل موضع ثقها ، أفلا تنشرها ؟ قال : بلى ! ولكن اختيار المراسلين يجب ان يكون موضع تحر وتدقيق . قلت : ونحن قد تحرينا أن يكون مراسلنا ببيروت من خيرة الصحفيين اللبنانيين . وهو كذلك بالفعل . فإذا اختلف رأياً مع الحكومة القائمة في وصف رجل بأنه بطل وهو شقى ، فكل ما تطالب السياسة به هو أن تنشر ما تبعته إليها حكومة لبنان من تصحيح . فإذا هي أبت نشره كان لمثل هذا العتاب الذي تواجهني به موضع . أما ولم يصل السياسة تصحيح فلا محل له . فقال الرجل : أو ترانا نصحح كل خطأ يقع في كل جريدة من جرائد العالم ؟ قلت : إذا كان هذا التصحيح لا يهمكم ، فمعنى ذلك أن ما نشر لا يخشى أثره ، ولا محل معه لطلب رجل جاء يصطاف لمحاسبته على هذا النشر . وأحب أن أذكر أن محررى السياسة أكثرهم من الذين حصلوا على إجازة الدكتوراه من باريس ، فليس يحركهم شعور عداوة نحو فرنسا ، بل العكس هو الصحيح . فإذا شعروا مع ذلك بأنهم يحاسبون إذا اصطافوا بلبنان أو بفرنسا ، فليشد ما أخشى أن يغير

ذلك من رأيهم في سابق تقديرهم لعواطفهم إزاء بلد درسوا فيه وأحبوه ! قلت هذا الكلام الأخير في حزم رأى الرجل معه أن الخير في الانتقال بالحديث إلى جو أكثر مودة . فقال : لا تحسب أنى أريد أن أفسد عليك اصطيفاك . لكنى رأيت أن أظهرك على حقيقة ، لعل إظهارك عليها ينفع من بعد . وإنى على كل حال أعتذر مرة أخرى عن إزعاجك وأرجو لك مصيفاً ممتعاً ! وأكون سعيداً إذا استطعت أن أودى لك خدمة في أى شيء تطلبه .

وكذلك تركته والجو بيننا أكثر صفاء . لكننى خرجت وما أزال يحركنى الغضب لإفساد ساعة من ساعات ذلك اليوم الجميل على . فلما عدت إلى السيارة ، وانطلقت بنا بين السفوح والوديان والأشجار الجميلة والهواء المنعش ، نسيت ما كان ، وعدت إلى متاعى براحة مطمئنة يجدها الإنسان بلبنان في هذا الفصل من السنة في كل ساعة من ساعات الليل والنهار .

عدت إلى مصر وإلى السياسة بعد هذه الأسابيع التى قضيتها مستريحاً مطمئناً . وعدت إليها حين كان سعد باشا فى أوروبا ، وبعد أن ذهب إلى لندن فقابل مستر رمزى ماكدونالد ، وتحدث وإياه لتنظيم علاقات مصر وإنجلترا حديثاً قصيراً ذوى أثره الأمل فى نفس رئيس الوزارة المصرية أن يبلغ بوطنه إلى ما يريد . فقد بدأ ماكدونالد الحديث معه عن مسألة السودان . وقال سعد إن السودان مصرى وحق مصر فيه واضح . ولما كانت سياسة إنجلترا لا تقر هذا التصوير ، فقد انقطع الحديث منذ المقابلة الأولى ، ولم يبق لمفاوضة بين الرجلين موضع ، ولم يبق صحيحاً ما قاله سعد فى بيان رسمى : ومن علامات إذن الله بنجاح قضيتنا أن قامت فى إنجلترا حكومة العمال ! وعاد سعد بعد ذلك إلى مصر ولم يحقق شيئاً مما أراد تحقيقه . عاد سعد باشا من أوروبا إلى مصر بعد عودتى أنا إليها من لبنان . وعاد كسير القلب ، إذ رأى أن سياسة وزارة الخارجية البريطانية إزاء مصر لم تتغير ؛ وأن ولاية حزب العمال الحكم ، وتولى صديقه مستر ماكدونالد رئاسة الوزارة البريطانية ، لم يكونا من علامات إذن الله بنجاح قضيتنا !

كانت أمامه فى هذه المناسبة فرصة ذهبية للدعوة إلى وحدة الأمة ، وتناسى الخصومات السابقة ، والوقوف صفاً واحداً لاستكمال استقلال مصر . لكنه عاد وقضية السياسة ، التى حكم على فيها بغرامة ثلاثين جنيهاً ، قد حددت لها جلسة أمام محكمة النقض والإبرام . وبتحديد هذه الجلسة تجددت الخصومة بيننا وبين الحكومة فى ميدان القضاء . ترى ، أيزيد القضاء حكم محكمة الجنائيات ويصبح هذا الحكم دستوراً للصحافة ، أم ينقض

الحكم ويقضى ببراءتنا فيكون ذلك تأييداً أى تأييداً لوجهة نظرنا ، وتكون القضايا الخمس التي تحدث عنها سعد باشا إلى عبد الرحمن رضا باشا ، والتي أمر دولته برفعها فعلاً ، عرضة هي كذلك للحكم بالبراءة ؟

كان يومئذ لحكم القضاء بالبراءة في مثل هذه القضايا أثر عظيم عبر عنه سعد باشا نفسه قبل أن يتولى الحكم أقوى تعبير وأفصحه . فقد رفعت في وزارة عدلى باشا قضية على بعض الوفديين ، أذكر منهم سلامة بك ميخائيل ، ثم أصدر القضاء حكمه فيها بالبراءة ، فلم يلبث سعد باشا حين أبلغ هذا النبأ أن قال : « لو أن القضاء لطمني هذه اللطمة لخررت مغشياً علىّ في الحال وفارقت منصبى » . ترى ، لو أن محكمة النقض ، وعلى رأسها أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف ، ألغت حكم محكمة الجنايات بإدائتى وبرأتنى ، أفلا تقول السياسة لسعد ما قاله هو : « لو أن القضاء لطمني هذه اللطمة لخررت مغشياً علىّ في الحال وفارقت منصبى » ؟ أو يمكن في مثل هذه الحال أن يمد سعد باشا يده إلينا باسم الدعوة لوحدة الأمة ، حرصاً على أن نعمل جميعاً صفاً واحداً لاستكمال استقلال البلاد ؟

أم يحسب سعد باشا أن مثل هذه الدعوة إلى الوحدة والحال ما وصفنا يؤول على أنه شعور من جانبه بالضعف لا يرضاه هو ، ولا يرضاه أحد من أنصاره ؟

على أى حال لم يصنع سعد شيئاً في سبيل الوحدة ، وبقيت معارضتنا له وتحديه إيانا كما كانا من قبل . ونظرت محكمة النقض القضية وترافع فيها المحامون . وليس يسعنى ، وأنا أدون هذه المذكرات ، أن أعفل الإشارة إلى مرافعة توفيق دوس بك . فقد كانت مرافعة قانونية محبوبكة المنطق إلى أبعد الحدود ، مع التزامها جانب الاعتدال المطلق في العبارة . ذكر أن مواد القذف والسب في قانون العقوبات تقتضى البراءة إذا وجه القذف إلى موظف عام أو قائم بخدمة عامة ، وكانت وقائع القذف أو السب صحيحة ، وكان النقد المترتب عليها ، وإن بلغ من العنف ما بلغ ، صادراً عن حسن نية . أما والمقال الذى أدانته محكمة الجنايات موجه إلى رجال قائمين بخدمة عامة من أعضاء البرلمان الذين أصدروا قانون السماتة ، والوقائع التي وردت في هذا المقال صحيحة ، والنية فيه حسنة لأنها قصدت إلى الإصلاح - فلا محل للإدانة مطلقاً . وأخذت محكمة النقض بهذه النظرية ، وأضافت إليها أن عنف اللهجة في مقال السياسة لا يزيد عما تنشره الصحف الأخرى الموالية للحكومة

والمعارضة لها ، وإن هذا العنف يصبح إذن من مستلزمات الجدل السياسى ، فلا محل للإدانة بسببه . ولهذا نقضت الحكم وقضت بالبراءة .

هللنا لهذا الحكم وكبرنا ، وكررنا فى أيام متوالية عبارة سعد : « لو أن القضاء لطننى هذه اللطمة ، لخررت مغشياً علىّ فى الحال وفارقت منصبى » ! وقد أحدث هذا الحكم رجة فى دوائر الحكومة أى رجة ، وترك من الأثر فى نفس سعد ، ومن الحفيظة على طلعت باشا ، ما دعا سعد باشا بعد سنوات ، حين كان رئيساً لمجلس النواب ، أن يترك منصة الرئاسة ، وأن يخاطب طالباً تخفيض مرتب طلعت باشا مائة جنيه سنوياً ، كان قد منحها قبل ذلك بسنوات بصفة شخصية تقديراً لكفائته الممتازة فى القانون .

كبرنا نحن لهذا الحكم وهللنا ، واعتبرناه نصراً مؤزراً لنا ضد الحكومة . ولم يدر بخاطرننا ، بعد أن استمتعنا ما شئنا بنشوة الظفر ، أن نذكر من جانبنا ما لم يذكره سعد من جانبه ، وأن ندعو إلى الوحدة القومية لمواجهة الحال التى نشأت عن استمساك رئيس الوزارة البريطانية بالسياسة الإنجليزية فى السودان . لقد دعونا إلى هذه الوحدة القومية من قبل مرات . فما بالنا لم ندع إليها فى هذا الموقف الدقيق ؟ أو كنا مخطئين فى ذلك ، وكان سعد مخطئاً فيه ؟ أم أنا خشينا كما خشى سعد أن يحسب ذلك ضعفاً منا ، ولم يكن أينا يرضى أن يتهم بالضعف ؟ أم كنا نحن على يقين من أن مثل هذه الدعوة لن تقبل إذا وجهناها ، فلم نرض أن نتعرض لرفضها ؟ أم أن الخصومة العنيفة بيننا وبين الحكومة كانت قد بلغت مبلغاً جعل كلانا يعتبر هذه الخصومة أساساً فى حياتنا العامة ، فإذا فشل عدلى فى مفاوضاته مع كيرزون فرح سعد وعد ذلك نصراً له ، وإذا فشل سعد فى محادثاته مع ماكدونالد فرحنا وعددنا ذلك نصراً لنا ؟ أياً ما كان الأمر لم يفكر أحد فى هذه الدعوة إلى الوحدة ، ولم تفكر فيها الأحزاب الأخرى ، وبقينا جميعاً مندفعين فى تيار الخصومة الجارف ، نتحدانا الحكومة ما استطاعت التحدى ، ونعارضها نحن ما استطعنا المعارضة ، ويحرص كل منا على الفوز بتأييد الرأى العام جهد طاقته ، وندع كلنا أمر المستقبل كله لتصاريف القدر .

وحان موعد افتتاح الدورة البرلمانية ، وإلقاء خطاب الغرش الثانى . وحضر جلالة الملك الافتتاح ، وتلا سعد خطاب العرش بأمر جلالته . واطلعنا نحن على الخطاب فابتهجنا أيما ابتهاج . إن فيه للمعارضة لمادة ما أغزرها ! فهو يتحدث عن محادثات سعد مع ماكدونالد فى سطور قليلة تنتهى إلى أن الأمل فى تحقيق استقلال البلاد ما يزال عظيماً ، برغم ما كان من عدم نجاح هذه المحادثات ! وهو يتحدث بعد ذلك فى الشؤون الداخلية حديثاً طويلاً

لا يكاد ينتهى ، ويتناول من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للإدارات الحكومية لأنه لا يتصل في قليل ولا في كثير بالسياسة العامة . أهكذا انقلب سعد زغلول ، فأصبح يرى في تربية الماشية والدواجن ما يعادل استقلال مصر وسيادتها ؟ ! أهذا هو الرجل الذى كان يقول : إذا وجب علينا أن نشغل بسياستنا الداخلية قيراطاً ، فقد وجب أن نشغل باستقلال بلادنا ثلاثة وعشرين قيراطاً ؟ ! ألم يكن هذا الرجل يعيب علينا أن نتحدث عن هذه السياسة الداخلية ، وبعد هذا الحديث صرفاً للأمة عن التفكير في قضيتها الكبرى ، ويتمنا من أجل ذلك بالخيانة ؟ أفكان كل غرضه من هذه الحركة الوطنية ، التى بدأت سنة ١٩١٩ ، أن يصل إلى الحكم ، وأن يترجع فى دسته ، وأن يظل قابضاً على زمامه ، لينكل بخصومه ، وليجعل الحكومة زغلولية لحماً ودماً ، خدمة لأنصاره ؟ أين هو من عدلى باشا ! هذا الرجل النبيل الكريم الذى ألف وزارته وذهب يفاوض لورد كيرزون ، فلما لم يحقق لوطنه مطعمه فى الاستقلال عاد فقدم استقالته فى اليوم التالى ، ولم يقبل البقاء فى الحكم حرصاً منه على أن يفسح الطريق لمن يستطيع ما لم يستطعه هو ؟ جعلنا نسوق هذه الحجج وأمثالها إثر إلقاء خطاب العرش ، فكانت تلقى من الناس آذاناً صاغية وقلوباً واعية ، وكنا بهذا مغتربين أشد الاغتياب .

ورأى سعد باشا أن موقفه يزداد دقة ، وازداد يقيناً بهذه الدقة حين رأى الرجال الذين اختارهم وزراء معه ، ليجعلوا لوزارته أول تأليفها هبة أمام الناس ، يتخلون عنه ، بعضهم معتذراً بصحته ، والبعض ملتصماً معاذير أخرى . كان توفيق نسيم باشا وزيراً للمالية ، وذكر أن صحته لم تعد تطيق حمل أعبائها . ولم يبلغ محمد سعيد باشا هذا المبلغ من التخلي عن سعد ، لكن حماسه للوزارة ضعفت . ترى من أين تهب الريح ؟ وترى هل يراد بهذه الحركات أن تعصف بالوزارة ؟ رأى سعد واجباً أن يقاوم التيارات المختلفة . وسواء أكان أمثال نسيم باشا متأثرين باتجاه البريطانيين أو غير البريطانيين ، فمن الواجب مواجهة الحال . ولمواجهتها اختار سعد الدكتور أحمد ماهر وزيراً للمعارف ، ثم اختار على بك الشمسى وزيراً للمالية ، وكان كلاهما شاباً فى فتوة شبابها لما يبلغ الأربعين من سنه . وكانت فكرة سعد فى هذا دفع الأمل إلى نفوس الشبان المثقفين بأن المستقبل لهم ما أيده ونصره . لكن هذه الحركة التى لا تخلو من براءة فوجئت بعد أيام قليلة بحادث مروع حاول سعد مواجهته ، ثم اضطر بعده لأن يستقيل .

فقد أطلق الرصاص فى رابعة النهار على سردار الجيش وحاكم السودان العام ، السير

لى ستاك باشا ، فأودى بحياته . وكان سردار الجيش المصرى ، أى قائده العام ، إنجليزياً منذ احتلت إنجلترا مصر ، وكان حاكماً عاماً للسودان منذ أعيد فتح السودان فى سنة ١٨٩٩ ، بعد أن أمر الإنجليز بإخلائه من القوات المصرية قبل ذلك بأعوام قلائل .

تولت الدهشة المصريين جميعاً لهذا الحادث المروع الذى وقع فى قلب القاهرة ، ووقع بعد أسابيع معدودة من فشل المحادثات بين سعد وماكدونالد بسبب السودان . وكان لورد اللنبي لا يزال يومئذ هو المندوب السامى البريطانى فى مصر وكان أولى ما طلب إثر الحادث أن تقام لسيرلى ستاك جنازة رسمية ، يسير فيها. رئيس الوزارة المصرية والوزراء المصريون بملابسهم الرسمية . وفى اليوم التالى لتشييع الجنازة وجه لورد اللنبي إلى سعد باشا إنذاراً من الحكومة البريطانية تطلب فيه إلى مصر أن تحقق الحادث أياً كانت المسئوليات وأياً كان المسئولون فيه ، وأن تدفع غرامة نصف مليون من الجنيهات ، وأن تسحب الجيش المصرى من السودان ، وأن يباح لحكومة السودان أن تزيد المساحة المتزرعة قطعاً بمنطقة الجزيرة فى السودان إلى أى قدر تراه ، وألا تنقيد بالاتفاق الذى كان بينها وبين مصر ألا تزيد زراعة الأقطان فى هذه المنطقة عن ثمانين ألف فدان ، وأن يكون للسودان تبعاً لذلك الحق فى أن يأخذ من مياه النيل أى قدر تحتاج إليه هذه الزيادة فى الزراعة . ولم ير المندوب السامى أن يكتبى بإرسال هذا الإنذار بالطريق المألوف ، بل حمله بنفسه تحيط به شذمة مسلحة من الجنود البريطانيين ، وذهب به إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وتلاه على سعد باشا ثم سلمه له وانصرف . وقد روع سعد باشا لهذا الإنذار وللطريقة التى حمل بها ، وكرر عبارة قالها حين علم بمقتل السردار : « إن الرصاصة التى أودت بحياته لم توجه إلى صدره بل وجهت إلى صدرى أنا » .

واجتمع مجلس الوزراء ، وتناقش فى هذا الإنذار الذى أبلغ إلى الصحف المصرية كلها عقب تلاوته على رئيس الوزراء ، فقبل منه ما طلب من تحقيق الحادث ، ووقع على بك الشمسى وزير المالية شيكاً بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ، وكان هذا أول عمل تولاه بعد اختياره وزيراً للمالية ، ولعله كان آخر عمل تولاه كذلك . لكن المجلس وعلى رأسه سعد باشا لم يقبل سحب الجيش المصرى من السودان ، واحتج على ما جاء بالإنذار من إباحة زراعة القطن بأرض الجزيرة بالسودان واستيفائه مياه الرى قبل أن تستوفى مصر حاجاتها من هذه المياه ؛ وطلب إلى الحكومة البريطانية أن تعيد النظر فى هذين الأمرين ، بحجة أنهما لا علاقة لهما بالحادث الفظيع الذى ارتكب ، وأن فيهما مساساً بحقوق مصر .

وبرغم وجاهة هذه الحجة لم يتردد المندوب السامى البريطانى فى متابعة خطة مرسومة أريد بها الوصول إلى غاية بذاتها . فقد أمرت القوات البريطانية فى مصر باحتلال جمرتك الإسكندرية ووضع يدها على إيراده . ولما رأى سعد باشا أن الأمر بينه وبين الإنجليز لم يبق أمر حجة تقابل بالحجة ، قال إنه يشعر أنه مقصود شخصياً بهذه الإجراءات العنيفة ، وأنه يخشى ما يصيب البلاد بسببها من ضرر ، وإنه لذلك لا يستطيع البقاء فى الحكم . ولهذا رفع استقالة وزارته إلى جلالة الملك .

لم يكن بد بعد أن قتل السردار ، وبعد أن حمل لورد اللنبى إنذاره العنيف إلى رئيس الوزارة المصرية ، من أن نقف حملة المعارضة التى كنا قائمين بها ضد الوزارة . فلما قدم سعد باشا استقالته وقبلها جلالة الملك ، كان رأينا أن تتألف وزارة وفدية تعتمد على ثقة البرلمان القائم لتعالج الحالة الناشئة عن الجريمة وعن الإنذار . وكنا نحن محررى السياسة حريصين على أن يتم الأمر على هذا النحو أشد الحرص ، وكانت تساورنا الخشية أن يتعجل أحد من أصدقائنا السياسيين إذ يدعى للحكم فيقبله ، فنواجه موقفاً بالغاً غاية الدقة ، ونتهم كذلك بأننا إنما عارضنا وزارة سعد باشا لنصل نحن إلى الحكم ولو على حساب الحياة البرلمانية .

ولقد تنفسنا الصعداء حين علمنا أن جلالة الملك عهد بتأليف الوزارة إلى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ الذى عين بمشورة سعد باشا ، والذى كان فى نظر الناس وفدياً ، كما كان محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا وفديين فى نظر جمهور الأمة . وزاد فى تنفسنا الصعداء أن اختار زيور باشا طائفة من الوفديين وزراء معه ، من بينهم أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب الوفدى ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الأشغال ، وكان معروفاً بميوله الوفدية . وكذلك استقبلنا هذه الوزارة الوفدية الجديدة على أنها استمرار للوزارة الدستورية الأولى ، وتمنينا لها النجاح فى معالجة الإنذار البريطانى ومعالجة الموقف الذى نشأ عن مقتل السردار ، وأن تكون أحسن حظاً من وزارة سعد باشا فى توطيد علاقات مصر وإنجلترا على أساس من استكمال استقلال مصر وسيادتها .

كان زيور باشا رجلاً بديناً ضخماً الجسم طويلاً وعرضاً ، وكان ذكياً حاضراً البديهة والنكتة ، وكان مثقفاً ثقافة فرنسية عالية . تعلم فى مدارس الجيزويت الفرنسية ، ثم درس القانون ، وارتقى فى مناصب النيابة والقضاء حتى بلغ منصب المستشار بمحكمة الاستئناف ، أعلى محاكم مصر فى زمانه . وكان معروفاً بالتزاهة وحسن التقدير . لكنه كان يؤمن بسياسة

القوة ، ويرى أن حق الضعيف رهن بإرادة القوى ، وأن محاولة الضعيف استخلاص حقه بالقوة مقضى عليها بالفشل لا محالة . ولم يكن له في الحركة الوطنية نشاط معروف ، وإن لم يعرف عنه أنه سخر من هذه الحركة أو تبرأ منها كما فعل نسيم باشا مثلاً . كان بطبيعة ثقافته الجيزويتية أميل إلى مصانعة الأقوياء ، كما كان في طبعه من الاستهتار ما يجعله يأخذ الأمور بهوادة تتجاوز المألوف ، مع علمه بهذه الهوادة وينقد الناس لها . لهذا كله لخص سياسته حين سئل عن موقفه من الإنذار البريطاني ، ومن المشادة العنيفة القائمة بسببه بين مصر وإنجلترا ، في كلمات ثلاث : إنقاذ ما يمكن إنقاذه . هو إذن رجل إمكانات لا رجل مثاليات . وهو يرى أنه إن قال غير هذا كان خادعاً لنفسه وللناس .

أعلن سعد باشا أول ما تألفت وزارة زيور باشا أنه يؤيدها ويرجو لها التوفيق . وكان مفهوماً أن الوفديين الذين اشتركوا فيها إنما قبلوا هذا الاشتراك برضاه وبعد مشورته . لكن هذا التأييد لم يدم طويلاً . فبعد خمسة أيام من تأليف الوزارة استقال منها أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك ، لأنهما رأيا في سياسة زيور باشا تسليماً بما لم يقبل سعد باشا أن يسلم به . وأيقن الناس أنهما لم يستقيلاً بغير مشورة من سعد باشا .

والواقع أن الموقف كان بالغاً غاية الدقة ، وكان لا بد لتخطيه من إيجاد حل معقول ، لا يضر بحقوق مصر وترضاه إنجلترا . فقد كان الجيش المصرى بالسودان في حال من التمرد على ضباطه من الإنجليز يخشى معه أن ينشب قتال بين الفريقين . بل لقد حدثت مناوشات بالفعل بين طائفة من الجيش المصرى وبين القوات البريطانية بالسودان . وترتب على ذلك أن تعرضت الخرطوم وأم درمان لاضطرابات ، تكاد تبلغ حد الثورة على الحكومة القائمة ، إن لم تكن قد بلغت هذا الحد بالفعل . لكن التسليم بانسحاب القوات المصرية من السودان فيه معنى من معاني التسليم بفصل السودان عن مصر فصلاً تاماً . أفيرضى سعد باشا ورجال حزبه الذين اشتركوا مع زيور باشا عن هذه النتائج ؟ وإذا هم رضوها ، فما بال سعد باشا قد انقطعت محادثاته مع مستر ماكدونالد ، لأنه تمسك بأن السودان جزء من مصر ؟ لكن زيور باشا لم يكن مرتبطاً بسياسة سعد ارتباط التابع للمتبوع . وهو كان يرى أن بقاء الجيش المصرى بالسودان ، وبينه وبين الجيش البريطانى ما بينهما من مناوشات ، قد يتيح لإنجلترا الفرصة لإعلان الاستئثار بالأمر في السودان . فلا بد له من أن يختار ما يراه هو أخف الضررين ، وذلك بأن ينزل على حكم الإنذار البريطانى ويأمر الجيش المصرى بالعودة من السودان ، على أن تسحب إنجلترا ما جاء بإندازها خاصاً بزراعة القطن في الجزيرة

ومياه الرى من النيل ، وأن تسلم بأولوية مصر فيه . هو يعلم أن هذا الوضع سيثير ثائرة المصريين ، وسيجعلهم يتهمون بالضعف والتفريط ، لكن هذا هو غاية ما يستطيع تنفيذاً لسياسته : إنقاذ ما يمكن إنقاذه .

استقال أحمد بك خشبة وعثمان محرم بك من الوزارة ، وعلم الناس بذلك أنها فقدت تأييد الوفد وتأييد سعد باشا ، وأيقنوا إلى جانب ذلك أنها وزارة ضعيفة لا تستطيع مواجهة الأمور في حزم وثبات ، كما أيقنوا أنها إذا تقدمت إلى البرلمان خذلاً . ماذا عسى أن يكون الأمر من بعد ؟ أو يحل مجلس النواب ، ولما يمض على بدء الحياة البرلمانية في مصر تسعة أشهر ؟ وهل تتولى هذه الوزارة الضعيفة حل البرلمان ومواجهة الأمة ؟ تحدث الناس بأن في النية ضم إسماعيل صدق باشا إلى الوزارة وتوليته وزارة الداخلية . وصدق باشا كان وزيراً مع عدلى باشا ومع ثروت باشا . وهو صديق للأحرار الدستوريين وإن لم يكن عضواً في الحزب . ماذا يكون موقفنا نحن إذن ؟ وهل آن لمخاوفنا الأولى عقب استقالة سعد باشا أن تتحقق ؟ .

تحدثت إلى الدكتور حافظ عفيفى بك في الأمر ، وأفصحت له في صراحة عن وجهة نظري ، وأنتى أرى اشتراك صدق باشا في الوزارة مقدمة لا تبشر بخير . وكان جوابه أن صدق باشا ليس عضواً في الحزب ولا سلطان لنا عليه ، وأنا على كل حال في وضع دقيق يجب فيه أن نقف موقف الانتظار لنحكم على الحوادث بنتائجها وما تتمخض عنه .

واشترك صدق باشا في الحكم ، وتولى وزارة الداخلية ، وبقى زيور باشا رئيساً لوزارة أيقن الجميع أنها ستقف من سعد باشا ومن الوفد موقف الخصومة . وأشهد لقد كانت هذه أول مرة منذ توليت رئاسة تحرير السياسة ، أضطرب فيها أمام بصيرتى ميزان المنطق ، وهوت فيها أمام عيني أقدار الرجال . فأننا أحترم دائماً رأى غيرى ما دام قائماً على الحجة العقلية السليمة ، وإن خالف هذا الرأى ما أراه أنا . أما أن ينتقل زيور باشا من معسكر الوفد إلى معسكر محاربي الوفد ، وأما أن ينتهز صدق باشا هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البرلماني بعد أن كان شريكاً مع ثروت باشا في تأييده ، وأما أن يقف الأحرار الدستوريون من ذلك كله موقف المتفرج المنتظر - فذلك ما لم أكن أتصوره بحال . على أنتى لم أجد كثيرين يشاركوننى في هذا التصور . بل رأيت على النقيض من ذلك ابتهاجاً في صفوف الأحرار الدستوريين . يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم . وكانت حججهم أننا قاسينا من حكومة الوفد ظلماً وعتناً أشد الظلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان في عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثاً من العبث ، بل زاد على ذلك أن أسبغ على الطغيان

ثوباً من رضى الأمة عنه وقبولها له . ولم تقم الحياة البرلمانية في مصر ولا في غير مصر لتؤيد الطغيان ، فإن هي فعلت لم تكن جديرة بالبقاء . والحكومة التي تتولى أمور الناس يجب أن تعدل بينهم سواء كانوا من أنصارها أو من خصومها ، فإن هي آثرت الظلم على العدل أسقطت بعملها سبب وجودها .

كان لهذه الحجج أثرها البالغ في نفس إخواني وأصدقائي من الأحرار الدستوريين الذين كانوا يزورونني بجريدة السياسة . وكانوا يكررونها أمامي ، فلا أزيد على أن أقول : لقد كان لمعارضتنا حكومة سعد باشا أثرها الواضح في الرأي العام . ولو أن هذه المعارضة استمرت دورة برلمانية أخرى لكان لها من الأثر ما يريدون . فهى إما أن تعدل بسعد وحزبه عن هذا الطغيان الذى يشكو إخواننا منه ، وتستقيم الحياة البرلمانية على النحو الذى نريده ، وفى ذلك كسب للبلاد كبير ؛ وإما أن يظل هذا الطغيان فاشياً فتكون الأمة ويكون الرأي العام المصرى هو الذى يتجه غير وجهته ، وهو الذى ينزل سعداً وأصحابه عن مقاعد الحكم ، وفى هذا أيضاً كسب للبلاد ما أعظمه . أما أن يتزع الحكم من سعد عن طريق الإنجليز ، وأما أن يرضى خصوم سعد بذلك ، وأن ينتهزوها فرصة للثوب إلى الحكم - فذلك ما يجعلنى في ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمع في تحقيقه .

لم تغير هذه المناقشات من رأى إخواني ، ولم تغير كذلك من رأى . وكانت الحوادث تسير مسرعة جارفة . وكثيراً ما كانت الحوادث أقوى من الرجال ، وكثيراً ما خضع منطلقنا لواقع الحياة على الرغم منا .

في هذه الأثناء فكر الأحرار الدستوريون في ضرورة اختيار رئيس للحزب يحل محل على باشا يكن ، واتجه نظرهم إلى عبد العزيز بك فهمى ، وخطوب عبد العزيز بك في ذلك ، فانتهى إلى قبوله بعد إباء ثم تردد . وقد اغتبطنا بهذه الخطوة لما نعرفه جميعاً في عبد العزيز بك من قوة الحججة ومن الصلابة في الحق ، ورجونا أن يكون اختياره لرئاسة الحزب فاتحة نضال جديد في سبيل الدستور وفى سبيل الحق والحرية .

كانت الحوادث تسير مسرعة جارفة . فقد استدعت الوزارة الجيش من السودان بأمر جلالة الملك قائد الجيش الأعلى . وفى مقابل ذلك رد الإنجليز على خطاب أبلغه زيور باشا إياهم يكرر فيه الأسف لمقتل السردار ، ويذكر أنه يحرص على أن تظل علاقة مصر وإنجلترا على أساس من حسن التفاهم . فأشاروا في ردهم إلى حرصهم كذلك على أن تقوم علاقات الدولتين على أساس ودى ، وأنهم لذلك نزلوا عما جاء في إنذارهم إلى سعد باشا خاصاً

بزراعة القطن في السودان وبمياه النيل ، كما سحبوا قواتهم التي كانت قد احتلت جمرک الإسكندرية . بهذا رأى زيور باشا أنه أنقذ ما أمکن إنقاذه ، وأنه في حل من أن يترك لصدق باشا ما بقى بعد ذلك مما يدخل في اختصاص وزير الداخلية من معاونة النيابة في تحقيق مقتل السردار ، وفي المشورة في أمر البرلمان وحل مجلس النواب والرجوع إلى الأمة لاستفتاءها عن طريق الانتخاب .

بينما كان هذا يجرى في دوائر الحكم ، كان سعد باشا قد ترك داره بمصر ، وذهب إلى فندق مينا هوس بجوار الأهرام ، فاعتكف هناك وقل زائروه . بل لقد تحدث الناس أنه كان لا يريد أن يرى أحداً . ولئن صح هذا إن له لأبلغ العذر . لقد تنكر له كل شيء في الحياة ، وتنكر له وجه الحياة نفسها ، وصار يتلف يمناً ويسرة فلا يزداد إلا حيرة لما يرى . وما أحسبه إلا كان يكرر : إن الرصاصة التي قتلت السردار كانت مصوبة إلى صدره هو ! ثم ما أحسبه إلا سأل نفسه غير مرة : ترى من هذا الذي قتل السردار ؟ ولماذا قتله ؟ ومن يكون صاحب المصلحة في هذه الفعلة النكراء ؟ ولعله ذكر في ملجئه ذاك أياماً مضت وهو في الحكم ، وهذا الشعب المصرى يتطلع إليه ، ويرى فيه نبي الوطنية ، وينادى : سعداً أو الثورة ! ثم لعله سأل نفسه : أين هذا الشعب اليوم ، وما مبلغ استعدادهم لهذه الثورة التي كان ينادى بها ؟ أترأه تولاه الذهول لمقتل السردار فانكمش ؟ وإلى متى يطول انكماشه ؟ أحسب هذا ومثله مرّ بخاطر سعد بعد أن لجأ إلى مينا هوس ، وبعد أن تولاه من اليأس ما جعله ينكر وجوهاً كان يعرفها من قبل ، ثم ما جعله يذكر هؤلاء الإنجليز الذين نفوه إلى مالطة ، وإلى سيشل ، وإلى جبل طارق ، والذين وجهوا إليه أخيراً هذا الإنذار ، ولا يدرى أحد ما يبيتون له من بعده .

ولم يكن سعد باشا في ريب من أن تعيين إسماعيل صدق باشا وزيراً للداخلية له مغزاه . وقد بدأ هذا المغزى يبدو بجلاء في الأيام الأولى من تولي صدق باشا منصبه . فقد استصدرت الوزارة مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً . وليس بعد هذا إلا أن يتحول أعضاء البرلمان عن خطتهم في تأييد سعد ، أو تحل الوزارة مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ، تشهد نتيجتها بأن الأمة تحولت عن السياسة التي اتبعها سعد واتبعتها الوفد في الحكم .

وكذلك كنا ، قبل انقضاء تسعة أشهر من نفاذ الدستور وانعقاد البرلمان ، على أبواب عهد جديد ، وكنا مقبلين على تجربة جديدة ، هي النقيض من التجربة الأولى التي أريد بها أن يتولى سعد باشا زغلول الحكم ، وأن تحل المسألة المصرية مع الإنجليز حلاً تدل كل المظاهر

على أن الأمة المصرية قبلته في ظل نظام دستوري صحيح ، وأقرته في برلمانها بأغلبية تكاد تكون إجماعاً ؛ يرأسها سعد الذي رأس الوفد ، وقاد الثورة المصرية ضد إنجلترا . فلننتقل إلى هذا العهد الجديد وهذه التجربة الجديدة ، فقد كان فيها للأحرار الدستوريين مواقف تستحق التدوين ، وتستحق التقدير .